



Distr.  
GENERAL  
A/38/71  
13 January 1983  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

## مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالكتابة اليكم اليوم، ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، الذي يصادف ذكرى مرور ١٥٠ عاماً على احتلال جزء من أراضي الأرجنتين، جزر مالفيناس، احتلالاً غير مشروع وعن طريق القوة بواسطة المملكة المتحدة.

وان جمهورية الأرجنتين التي تتأثر مصالحها الحيوية وكرامتها وحقوقها تأثراً خطيراً بالوجود الاستعماري البريطاني المستمر في تلك الجزر لم توافق على الاطلاق على الاعتداء على سيادتها وطالبت مراراً، منذ عام ١٩٣٣، بأن تعيد المملكة المتحدة الأراضي المغتصبة. ونظراً لأنه لا توجد علاقات دبلوماسية أو اتصالات مباشرة بين حكومة الأرجنتين وبريطانيا فان هذا الطلب، وكذلك الاحتفاظ بحقوق الأرجنتين فيما يتعلق بالولاية القضائية والتدابير الإدارية التي اتخذتها الحكومة البريطانية فيما يتعلق بجزر مالفيناس وجنوب جورجيا وجنوب ساندويتش يكرران رسمياً من جديد في هذه المذكرة. وتود الحكومة الأرجنتينية أن تحتج مرة أخرى خاصة وبأشد العبارات على التدابير التي اتخذتها الحكومة البريطانية مثل الاحتفاظ التعسفي غير المشروع بـ "منطقة الحماية" المزعومة حول جزر مالفيناس وأغفا، الطابع العسكري على الاقليم مما يشكل مصدر توتر خطير في جنوب الأطلسي.

وكما تدركون أنتم والدول الأعضاء في الأمم المتحدة فقد تم التقدم بطلب الأرجنتين أيضاً في المحافل الدولية، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اتخذت أربعة قرارات (القرارات ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٣١٦٠ (د-٢٨) و ٤٩/٣١ و ٩/٣٧) وتوصلت أربع مرات الى توافق في الآراء بشأن مسألة مالفيناس (في الأعوام ١٩٦٦ و ١٩٦٧ و ١٩٦٩ و ١٩٧١). وفي هذه المناسبات حدثت الجمعية العامة حكومتنا الأرجنتين وبريطانيا على التوصل الى حل للنزاع على السيادة عن طريق التفاوض وأشارت أيضاً الى أن هذا الحل هو الطريقة الوحيدة لانهاستعمار الجزر.

واستنادا الى قرارات الجمعية العامة ، بذلت الأرجنتين في غضون السنوات الـ ١٧ الماضية سلسلة من الجهود الهامة الموجهة نحو التوصل الى حل عن طريق المفاوضات . ولم تلق هذه الجهود حتى الآن عدى لدى الحكومة البريطانية يتسم بالارادة السياسية اللازمة لتسوية النزاع على السيادة .

ونظرا لأنه قد مضى وقت طويل جدا دون احراز تقدم في تنفيذ قرارات الجمعية العامة وكما أوضحت الأزمة الأخيرة في جنوب الأطلسي فان استمرار الحالة الاستعمارية التي تنطوي على مفارقة تاريخية في جزر مالفيانس وجنوب جورجيا وجنوب ساندويش يشكك تهديدا لاستقرار تلك المنطقة فان هذا يجعل من الضروري تطام أكثر من أى وقت مضى استئناف المفاوضات الرامية الى ايجاد حل نهائي للنزاع على السيادة بأسرع ما يمكن . ولتحقيق هذه الغاية ترى حكومة الأرجنتين أن قرار الجمعية العامة ٣٧ / ٩ ، ومقدمته المنطقية الأساسية ان الابقاء على الحالات الاستعمارية يتنافى مع غاية السلم العالمي التي تتوخاها الأمم المتحدة ، يشكل أساسا مناسباً لهذه المفاوضات وبناء على هذا قال الدكتور خوان رامون أغويرى لائارى ، وزير الخارجية والشؤون الدينية في الأرجنتين في مذكرته الموجهة اليكم في ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، ان حكومة الأرجنتين على استعداد لتنفيذ القرار السابق الذكر فوراً . والدافع الى هذا الموقف هو هدف الأرجنتين في استعادة سلامتها الإقليمية ولا يشكل سوى الرغبة الجماعية للشعب الأرجنتيني الذي يمثل انها الاستعمار واستعادة جزر مالفيانس هدفا دائما له أولوية لديه .

وكما اتضح في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة فان غالبية الدول الأعضاء في المنظمة تشارك في الاهتمام بايجاد حل عادل ونهائي للنزاع على السيادة . ويدعم هذا بشدة من قبل بلدان أمريكا اللاتينية التي اعتبرت استعادة جزر مالفيانس الى السيادة الأرجنتينية الفعلية قضية إقليمية ، وكذلك بلدان حركة عدم الانحياز التي قدمت تأييدها القيم لتحقيق ذلك الغرض .

وبالنظر الى جميع هذه الظروف تثق حكومتى بأن حكومة بريطانيا ستفهم أيضا الحاجة الى التنفيذ الفوري لقرار الجمعية العامة ٣٧ / ٩ وتقبلها ، وانها في هذا السياق ستكون مستعدة للتعاون لأقصى حد ممكن معكم في تنفيذ مهمة الساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة اليكم . وعلاوة على ذلك فان حكومة الأرجنتين ستأكد من أن المجتمع الدولي سيوافق على أن ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ هو تاريخ يجب الاحتفال به ، لا بوصفه ذكرى غزو استعماري آخر في أمريكا اللاتينية ، بل بوصفه بداية عملية موجهة فعلا نحو تحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في جنوب الأطلسي .

وأرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة وأن يسترعى انتباه اللجنة الخاصة المعنية بانها الاستعمار اليها فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيانس .

(توقيع) كارلوس ل. نويل مونيبيز  
السفير  
والممثل الدائم